الاراضي وقيامهم باعدام اكثر من سمسار أو متورط في مثل هذه العمليات[١١١]. فخلال السنوات ١٩٣٧ ـ ١٩٣٩ تمكن الصهيونيون من شراء او حيازة نحو ١٤٠٨٠٠ دونم آخر من الأراضي، منها نحو ٨٤٧٠٠ دونم تم تسجيل بيعها رسمياً في مكاتب تسجيل الاراضي (٢٩٤٠٠ دونم سنة ١٩٣٧ و٢٧٣٠٠ سنة ١٩٣٨ و٢٨٠٠٠ سنة ١٩٣٩)، بينما كان نحو ١٠٠٠٠ دونم آخر منها من الأملاك العامة التي سلمتها السلطات لليهود لاستغلالها. وبذلك، اصبح مجموع ما يملكه اليهود او يسيطرون عليه من اراض في فلسطين، مع نهاية سنة ١٩٣٩، نحو ١٥٣٣٣٠٠ دونم. ومن هذه المساحة كان هنالك نحو ١٧٧٨٠٠ دونم من الاملاك العامة[١١٢]. وعلى الرغم من ان تلك الاراضي كافة لم تكن تشكل آنذاك الا نحو ٥,٨٣ بالمئة من مساحة فلسطين اليابسة، فان معظمها كان من الاراضي السهلية الخصبة، الصالحة للاستغلال الزراعي بشكل كثيف، مما سهل استيطانها والافادة منها على نطاق واسع.

اما عمليات اقامة المستوطنات الجديدة فلم تمن، مع بداية هذه الحقبة، بنجاح ملحوظ. كما انها لم تحظ بترحيب كبير، ليس فقط من قبل العرب، بل من قبل السلطات البريطانية ايضاً، التي حاولت العمل على تضييق نطاقها، لامتصاص النقمة العربية العارمة التي راحت تشتد منذ اواخر سنة ١٩٣٥. ففي الاول من شباط (فبراير) ١٩٣٦، رد المندوب السامي ببيان على الطلبات التي كان الزعماء العرب قد تقدموا بها في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، موضحاً ان الحكومة ستعمل، من بين ما تنوي اتخاذه من اجراءات لتحسين الاوضاع في فلسطين، على سن قانون جديد يحظر على الفلاحين العرب بيع اراضيهم بكاملها، والزامهم بالاحتفاظ بمساحة ما منها تكفي لمعيشتهم[١١٣]ولم يحظ هذا الرد برضى العرب، الذين كانوا قد طالبوا بحظر بيع الاراضي لليهود تماماً؛ ولكنه اثار، في الوقت نفسه، مخاوف اليهود الذين اعتبروه بمثابة تمهيد لفرض القيود على الاستيطان. وقبل اصدار هذا البيان، وبعده، التقى شاريت المندوب السامي اكثر من مرة، محاولاً اقناعه بالعدول عن تلك السياسة، او الامتناع عن تقديم تعهدات للعرب في هذا الصدد[١١٤]. ولما فشل شاريت في مساعيه تلك، راح يجر الدكتور وايزمان معه لمقابلة المندوب السامي، طالباً منه الكف عن هذه المحاولات[١١٥]، وملوحاً برسالة ماكدونالد اليه («الكتاب الاسود» لسنة ١٩٣١)، التي لم تجد نفعاً هذه المرة. ولم تسفر محاولات المندوب السامي، في نهاية الامر، عن اية نتيجة في هذا لصدد، اذ قبل ان تتحرك السلطات لاصدار القانون المقترح[١١٦]، نشب الاضراب العربي في فلسطين، واتخذت الاحداث برمتها مساراً آخر. اما الصهيونيون فقد ثابروا، من جهتهم، على نشاطهم الاستيطاني، وان خفت وتيرته سنة ١٩٣٦، بالمقارنة مع السنوات السابقة، نظراً لاضطراب الاوضاع الامنية. ففي بداية تلك السنة، اقيمت مستوطنتان جديدتان فقط، بينما اقيمت ثلاث اخر خلال فترة الاضراب نفسه وواحدة مع نهايته، اي ما مجموعه ست مستوطنات، هي قرية كفار سيركين و ٣ موشافيم: بيت شعاريم وبيتان اهرون ورشفون، وكيبوتسان: هازورياع وكفار همكابي.

ومع وصول لجنة التحقيق الملكية الى فلسطين، عاد الحديث عن امكانية فرض القيود على النشاط الاستيطاني الصهيوني في البلد، بينما عاد الصهيونيون الى تأسيس المستوطنات الجديدة، فأقاموا في ٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٦ مستوطنة اخرى، هي الموشاف